وزارة الزراعة..
فى مرمى الفساد!

obeikan.com

على مدى السنوات الماضية شهدت وزارة الزراعة العديد من قضايا الفساد، التى تورط فيها الوزراء أنفسهم أو المسؤولون والعاملون فيها.

التقرير السنوى الأول لمؤسسة شركاء من أجل الشفافية دال وواضح؛ إذ يبيّن أن وقائع الفساد خلال العام المالى ٢٠١٥/ ٢٠١٦، بلغت ١١٠٢ واقعة، حازت وزارة التموين النصيب الأكبر منها بـ٢١٥ واقعة بنسبة ١٩.٧٧٪، وتليها المحليات بـ١٢٧ واقعة، بنسبة ١١.٥٪، ثم الصحة بـ٩٧ واقعة بنسبة ٨.٨٪، ثم الزراعة بـ٨٨ واقعة، بنسبة ٧.٩٪، وتليها الداخلية بـ٧٦ واقعة بنسبة ٦.٨٩٪، والتعليم ٥٩ واقعة بنسبة ٥.٣٥٪، والمالية ٤٩ واقعة بنسبة ٤.٤٤٪، والإسكان ٣٦ واقعة بنسبة ٣.٢٦٪[181].

فى 7 سبتمبر 2015، استدعى المهندس إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء، الدكتور صلاح هلال، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، بناء على توجيهات من الرئيس عبدالفتاح السيسي، حيث طُلِب منه تقديم استقالته.

وبعد خمس دقائق، من انتهاء اللقاء، ألقت هيئة الرقابة الإدارية القبض على هلال، على بُعد أمتار من مجلس الوزراء، لتورطه فى القضية المعروفة إعلاميًا بـ"رشوة الزراعة".

قبلها بأيام، ألقت الأجهزة الرقابية القبض على رجال أعمال، بينهم محمد فودة، السكرتير الصحفى السابق لوزير الثقافة، ومستشار وزير الزراعة، بتهمة الاستيلاء على أراضى الدولة وتقديم رشى لمسؤولين بوزارة الزراعة لتسهيل الاستيلاء على الأراضى وتم حظر النشر فيها.

بعد نحو سبعة شهور، عاقبت محكمة جنايات القاهرة، برئاسة

١٨١ محمد عبدالعاطى ووائل علي، الحكومة تعلن تقدم مصر ٢٩ مركزًا فى «مكافحة الفساد»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١ أغسطس ٢٠١٦.

المستشار أسامة الرشيدي، بالسجن المشدد 10 سنوات كلًا من وزير الزراعة الأسبق، ومساعده محيى الدين قدح، بعد إدانتهما بارتكاب مخالفات مالية وإدارية تتعلق بالفساد، فيما أعفت المحكمة المتهمين الثالث والربع أيمن الجميل ومحمد فودة، فيما قضت المحكمة بتغريم المتهم الأول مليون جنيه والثانى 500 ألف جنيه، وعزلهما من وظيفتيهما[182].

ولم يكد شهر مايو يحل حتى قضت الدائرة 17 بمحكمة جنايات جنوب الجيزة، بمعاقبة 13 من مسؤولى وزارة الزراعة فى قضية رشوة الإدارة المركزية للملكية والتصرف بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية -وهى إحدى قضايا فساد وزارة الزراعة التى كشفتها هيئة الرقابة الإدارية- بالسجن المشدد لمددٍ تتراوح ما بين 3 سنوات و13 سنة لجميع المتهمين.

كانت الرقابة الإدارية قد تمكنت فى مطلع أغسطس 2015 من الكشف عن شبكة مكونة من المسؤولين بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، يتزعمها مدير صندوق أراضى الدولة، ومدير لجان الحصر، متهمين بالتزوير فى محررات رسمية واستخدامها فى تربيح الغير وتسهيل الاستيلاء على أراضى الدولة لصالح بعض رجال الأعمال بمحافظات البحيرة والإسماعيلية وشمال سيناء، مقابل حصولهم على مبالغ مالية على سبيل الرشوة، بإدراج مساحات كبيرة من الأراضى ضمن كشوف واضعى اليد بالمخالفة للحقيقة وتغيير نشاط مساحات أخرى من الغرض الزراعى إلى سكني.

ركلة البداية فى لعبة فساد وزارة الزراعة، جاءت على يد يوسف والي، وزير الزراعة الأسبق، الذى ظل لأكثر من ٢٠ عامًا فى المطبخ

١٨٢ محمد طلعت داود، السجن لصلاح هلال و«قدح» ١٠ سنوات فى «فساد الزراعة».. وإعفاء «الجميل» و«فودة»، موقع «بوابة المصرى اليوم» الإلكتروني، ١١ إبريل ٢٠١٦.

السياسى للحزب الوطنى الحاكم -آنذاك- قبل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

وحسب وصف الرئيس مبارك فى حديث له مع سكرتيره لشؤون المعلومات د.مصطفى الفقي، فإن «يوسف والى ده عمره ما سرق مليم، لكن يطلع من كمه كل اللصوص»[١٨٣].

كانت قضية إدخال المبيدات المسرطنة إلى البلاد ورقة التوت التى كشفت عن عورات مسؤولى وزارة الزراعة.

ففى عام ٢٠٠٣ اتهمت النيابة العامة ٢١ شخصًا فى قضية «الرشوة الكبرى» بوزارة الزراعة، بينهم يوسف عبدالرحمن، رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعي، ورائدا الشامي، مستشارة فنية بالشركة المصرية لإنتاج وتسويق وتصدير الحاصلات الزراعية، وهانى مصطفى، المدير التنفيذى للوحدة الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة وآخرون.

كانت التهمة الموجهة للمتهمين جلب مبيدات مسرطنة إلى البلاد وإهدار والاستيلاء على ١٩ مليون جنيه من أموال الدولة، وتقديم رشوة جنسية للمتهم الأول يوسف عبدالرحمن، فضلًا عن اشتراك جميع المتهمين فى اتهامات كالتزوير والإضرار العمد بالمال العام، والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء عليه.

اتهمت النيابة عبدالرحمن رسميًا بالاشتراك مع المتهم هانى مصطفى بالإضرار بأموال وزارة الزراعة، بأن ورّد إلى الإدارة العامة للمشتريات ٨٥ طنًا من مبيدات مكافحة آفات قطن بقيمة مليون جنيه غير مطابقة للمواصفات.

ووجهت النيابة إلى رائدا الشامى تهمة تقاضى رشوة تقدر بنحو

١٨٣ د.مصطفى الفقي، سنوات الفرص الضائعة، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٣٥٣.

١٣٠ ألف دولار، و٧٠ ألف جنيه مصري، من المتهمين هشام نشأت وموريس إدريس، اللذين يعملان مديرين بشركتَى قطاع خاص، مقابل تسهيل إجراءات توريد مبيدات للبورصة الزراعية.

وقالت النيابة فى قرار الاتهام إنها قدمت رشوة جنسية ليوسف عبدالرحمن مقابل تعيينها بالبورصة الزراعية.

قضية شغلت الرأى العام لأنها تتعلق بصحة المواطن المصرى والسماح بتداول واستخدام مبيدات مسرطنة، وذلك لمصالح شخصية ومكاسب ضيقة.

قضت المحكمة بمعاقبة المتهمين بأحكام تتراوح من ٣ إلى ١٠ سنوات. أدين المتهمون بـ١٦ اتهامًا، من بينها الموافقة على استيراد مبيدات مسرطنة، واستغلال النفوذ والإضرار العمدى بالمال العام، وتقاضى رشوة مالية.

وعاقبت المحكمة يوسف عبدالرحمن بالسجن المشدد ١٠ سنوات وعزله من وظيفته لما أسند إليه فى قضية «المبيدات المسرطنة»، وبرأته من تهم الإضرار العمدى بتوريد ٨٥ طنًا من مبيد «السيبركال»، وعاقبت راندا الشامى بالسجن المشدد ٧ سنوات وعزلها من الوظيفة، وأدانت ١٦ آخرين بأحكام تراوحت بين ٣ سنوات والحبس ٦ أشهر، والغرامة، وأمضى جميع المتهمين العقوبة وخرجوا من السجن عدا عبدالرحمن وراندا لهروبهما.

طعن فريق الدفاع عنهما أمام محكمة النقض. ويشترط القانون تسليم المتهمين أنفسهم لنظر الطعن. قبل ذلك كانت تلك القضية المثيرة، شهدت مفاجأة تتعلق بهروب بطلى قضية المبيدات المسرطنة الدكتور يوسف عبدالرحمن وكيل وزارة الزراعة السابق ورئيس البورصة الزراعية، وراندا الشامي، المستشار الفنى بالبورصة الزراعية

سابقًا، مع أن المحكمة حكمت على يوسف عبدالرحمن بالسجن لمدة عشر سنوات وعلى راندا الشامى بالسجن سبع سنوات، بعد إدانتهما بـ١٦ اتهامًا بينها الموافقة على استيراد مبيدات مسرطنة، واستغلال النفوذ والإضرار العمدى بالمال العام، وتقاضى رشوة مالية.

وفى الوقت الذى كانت المحكمة تنطق فيه بالحكم، كان الاثنان خارج البلاد بمساعدة آخرين لا يقلون عنهما فسادًا. وكان يوسف وراندا مطلقى السراح على ذمة هذه القضية الخطيرة. وبعد يومين من النطق بالحكم، توجهت أجهزة الأمن إلى منزل يوسف عبدالرحمن فى شارع الهرم فلم يتم العثور على أحد بداخله. وتكرر السيناريو نفسه مع راندا الشامى التى اختفت من شقتها فى حى المهندسين.

الغريب حسب المعلومات التى تم تسريبها بعد المحاكمة أن يوسف حضر جلسة النطق الأولى وسلم بطاقته حضوريًا وكان هادئًا وواثقًا من نفسه، إلا أن المحكمة مدت جلسة النطق بالحُكم إلى جلسةٍ أخرى فى ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨، وهى الجلسة التى لم يحضرها يوسف واختفى قبلها بساعات.

بعد فترة هروبٍ استمرت أكثر من عام ونصف العام، عاود المتهمان الظهور فى قاعة المحكمة، وفى ٢١ إبريل ٢٠١٠، أيدت محكمة النقض الأحكام الصادرة على يوسف عبدالرحمن وراندا الشامى و١٦ آخرين فى القضية التى عُرفت إعلاميًا بـ«المبيدات المسرطنة»، وبات الحكم الصادر على المتهمين من سنة إلى ١٠ سنوات نهائيًا واجب النفاذ.

لم يحضر المتهمون، واستقبل فريق الدفاع عن المتهمين الحكم بالصدمة، وبكى عدد من أفراد أسر المتهمين الذين حضروا داخل القاعة، وقالت المحكمة فى أسباب حكمها إن الحُكم الصادر من

الجنايات لم يُخل بحق الدفاع وحقق القضية دون الإخلال بأى طرف.

محكمة النقض برئاسة المستشار رضوان عبدالعليم، أودعت حيثيات حكمها الذى أصدرته بتأييد الأحكام الصادرة عن محكمة جنايات القاهرة فى القضية المشهورة إعلاميًا بـ«المبيدات المسرطنة».

أكدت النقض فى حيثيات حكمها إدانة يوسف عبدالرحمن بجرائم استغلال النفوذ والإضرار العمدى بالمال العام والاشتراك فى تزوير محررات رسمية وتزوير وإتلاف محضرى اجتماع مجلس إدارة البورصة الزراعية وتداول مواد زراعية خطيرة بدون ترخيص. فقد اتفق مع بعض أصحاب الشركات الخاصة الذين يعملون فى مجال إنتاج المبيدات الزراعية على أن يتولى تسجيل تلك المبيدات فى مصر لإمكان استيرادها من الخارج وتداولها فى البلاد.

كما أقنع يوسف عبدالرحمن وزير الزراعة الأسبق يوسف والى بالموافقة على استيراد المبيدات بعد تقديم مذكرة بها معلومات غير صحيحة ليتم السماح لتلك الشركات بتوريد احتياجات وزارة الزراعة من المبيدات فى صورة مركبات خام لتقوم الوحدة الاقتصادية بعد ذلك بتصنيعها عمليًا وتوريدها للزراعة. ذكرت المحكمة أن صاحب إحدى الشركات قام بطبع تسجيل لكميات المبيدات المطلوبة وسلمها لرائدا الشامي التى قدمتها ليوسف عبدالرحمن فاستوقع عليها وزير الزراعة دون أخذ أى إجراءات بشأن تسجيلها أو تجريبها وفقًا لما هو معمول به فى الوزارة ودون سداد أى رسوم من المقررة عليها.

كما أوضحت أن يوسف قد استوقع وزير الزراعة على ٢٨ شهادة لتسجيل المبيدات بالطريقة نفسها دون اتخاذ أى إجراءات وتم التوقيع عليها وضمنها خاتم شعار الجمهورية فصارت وكأنها استوفت إجراءات التسجيل والتجريب خلافًا للحقيقة.

كانت موافقة والى على قرار استيراد مبيدات مسرطنة دون تجريبها قبل طرحها فى الأسواق، طامة كبرى. وهذه المبيدات المسرطنة هي: الداى مسويت، وكالسين، وكورو كرون، والتبك، والميثايل برافيون، والتبارون، والمانكوزيب، ما أدى إلى الإضرار بالمال العام، وهى مبيدات مصنفة بأنها من المبيدات المسرطنة، من قبل وكالة بحوث السرطان الأميركية فهى تصيب الإنسان بالسرطان، وتتسم برخص سعرها[١٨٤].

جاء هذا الحظر لنحو ٣٨ مبيدًا استنادًا إلى تصنيف هيئة حماية البيئة الأميركية التى حددت المبيدات المحظورة.

وذكرت المحكمة فى حيثيات الحُكم أن ممارسات يوسف عبدالرحمن بهذا الشأن قد أضاعت مبالغ مالية كبيرة من حق الدولة، والتى تم استيراد المبيدات المذكورة بها وتداولها بالسوق المصرية واستعمالها على الرغم من خطورتها على الإنسان.

كما ثبت حصول المتهمة الثانية راندا الشامى على أموال فى صورة رشوة من تلك الشركات، وذلك مقابل تدخلها لترسية توريد بعض الشركات الخاصة لمبيدات الوزارة.

وجاء فى الحيثيات أن يوسف عبدالرحمن هو صاحب القرار الأول فى وزارة الزراعة؛ لذا فقد تعامل مع الشركات المعنية بتوريد المبيدات، وأكد لهم أن بوسعه أن يجعل الوزير يوقع له على أى طلب يقدم من جانبه؛ لذا فقد أضر بالمال العام ومصالح الوزارة، حيث أضر بوحدة الخدمات البستانية لصرفه ٣ ملايين و٤٠٠ ألف جنيه كأجر لـ١٢٢ موظفًا من العاملين بجهة عمله، دون إدارتهم عملًا فعليًا. كما أصدر أوامر بإلحاق ٣٧ سيارة مملوكة للوحدة للعمل فى شركات البورصة الزراعية فى الفترة من عام ١٩٩٧ حتى ٢٢ أغسطس ٢٠٠٢، مما أدى

١٨٤ أحمد حامد، تاريخ الفساد فى وزارة الزراعة.. مبارك دافع عن والى ٢٠ عامًا والسيسى أطاح بـ«هلال» بعد ٢٠ أسبوعًا، موقع «بوابة الأهرام» الإلكتروني، ١٠ سبتمبر ٢٠١٥.

إلى إهلاك قيمتها كأصول.

وورد فى الحيثيات أن رائدا مدانة بالرشوة والاشتراك فى تزوير محررات رسمية والإضرار العمدى بأموال الجهة التى تعمل بها وتداول مواد زراعية خطرة.

وأشارت المحكمة إلى إدانة بقية المتهمين بتقديم رشى لموظفين عموميين للإخلال بواجبات وظيفتهم وتوريد مبيدات غير مطابقة للمواصفات الفنية والتزوير فى محررات رسمية لصالح حصولهم فى المقابل على أموال كما امتنعوا عن إصدار شهادات تفيد بعدم صلاحية مبيد السيبركال على الرغم من عدم صلاحيته وفقًا لنتائج تحليل العينات.

وفى عام ٢٠١١ اتهمت نيابة الأموال العامة يوسف والي، نائب رئيس الوزراء، وزير الزراعة الأسبق، وعاطف عبيد، رئيس مجلس الوزراء، وآخرين ببيع محمية «جزيرة البياضية» بمحافظة الأقصر، التى تبلغ مساحتها ٣٦ فدانًا لرجل الأعمال الهارب حسين سالم، بسعر زهيد على نحو أهدر ما يزيد على ٧٠٠ مليون جنيه من المال العام.

وعاقبت المحكمة كلًا من عاطف عبيد، رئيس الوزراء الأسبق، ويوسف والي، بالسجن المشدد لمدة ١٠ سنوات، ومعاقبة كل من أحمد عبدالفتاح، المستشار القانونى السابق ليوسف والي، ورجل الأعمال حسين سالم، رئيس مجلس إدارة شركة التمساح للمشروعات السياحية، ونجله خالد، العضو المنتدب للشركة، بالسجن المشدد ١٥ عامًا، فيما عاقبت المحكمة سعيد عبدالفتاح المدير السابق لأملاك الدولة الخاصة بوزارة الزراعة بالسجن لمدة ٣ سنوات، وبرأت محمود عبدالبر، المدير التنفيذى للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، من الاتهامات المسندة إليه فى القضية.

وفى ٢٣ فبراير ٢٠١١ قرر النائب العام، المستشار عبدالمجيد محمود، منع سفر عدد من الوزراء والمسؤولين فى مصر للخارج، لاتهامهم فى قضايا فساد، وضمت القائمة الجديدة اثنين من رؤساء الوزراء السابقين بخلاف ٣ وزراء، جاء على رأسهم أحمد نظيف، بجانب رئيس الوزراء الأسبق، عاطف عبيد، والوزراء السابقون أنس الفقى وزير الإعلام السابق، فاروق حسنى وزير الثقافة السابق وأمين أباظة وزير الزراعة السابق.

وجاءت ثورة ٣٠ يوليو لتطيح بحكم الإخوان ووزارة الدكتور صلاح يوسف، التى لم تدم طويلًا، وأتت بأيمن فريد أبو حديد، الذى تورط فى قضايا فساد عدة، منها مشروع العون الغذائى الذى حوَّله إلى الصناديق الخاصة، فضلًا عن تغيير اسم «مشروعات الغذاء العالمي» إلى «مشروع التنمية الريفية الشاملة»، ليتضمن المشروع الواحد ٥ مشروعات يتم توصيفها على أنها «قومية»، وأولها «الغذاء العالمي»، إضافة إلى مشروعات «الفضاء الخارجي، وتنمية وتوطين أهالى الصحراء الشرقية فى البحر الأحمر، وامتداد مصر الوسطى والعليا، والمرأة الريفية، والتغيرات المناخية»، والأخير تم نقله لمحافظة الأقصر، وأداره أبو حديد بنفسه، باعتباره رئيس معهد بحوث التغيرات المناخية بمركز البحوث الزراعية.

طارد أبو حديد ملف آخر أكثر خطورة، وهو إلغاء قرار الوزير السابق عليه، صلاح يوسف، رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠١٢، بعودة ملكية شركة النوبارية لإنتاج البذور «نوباسيد»، إلى الدولة مرة أخرى، والتصالح مع المستثمر، وتشكيل لجنة لتسيير أعمال الشركة، إلا أن أبو حديد أصدر قرارًا يلغى قرار يوسف ويعيد الشركة إلى المستثمر السعودى عبدالإله كعكي، ما أدى إلى خسائر مالية بلغت ١,٧ مليار جنيه.

فى واقعة فساد أخرى تضاف إلى أبو حديد، استخرج ترخيص «معلف ماشية» لنجله دون معرفة طبيعة المبانى التى تم استخراج الرخصة لها، وما إذا كانت مرخصة من حماية الأراضى من عدمه.

خرج أبو حديد من الوزارة مدانًا فى أكثر من قضية فساد، وخلفه عادل البلتاجى الذى تولى مهامه الوزارية فى يونيو ٢٠١٤، واستمر فى منصبه ١٠ أشهر فقط.

أحدث صعود البلتاجى إلى قمة الوزارة مشكلات وخلافات بين قيادتها، وبجانب ذلك واجه قضايا جدلية كثيرة كان أشهرها قضية تبوير ١٦ فدانًا فى منطقة شبين القناطر، وارتبط اسمه بمشكلة بناء مصنع على إحدى الأراضى الزراعية، وهو المصنع المخصص لمؤسس حركة «تمرد»، محمود بدر.

واجه البلتاجى انتقادات شرسة بعد استعانته بـ١٠ مستشارين ومساعدين فى وزارة يوسف والي، ونظرت محكمة جنح الدقى دعوى مقامة ضده تتهمه بعدم تنفيذ حكم قضائي.

انتهت حقبة البلتاجى بتعديل وزارى أطاح به، وجاءت بعدها حقبة أخرى بقيادة الدكتور صلاح هلال، الذى تولى الوزارة فى مارس ٢٠١٥، ولم يبق فى منصبه إلا نحو ٢٠ أسبوعًا فقط، قبل أن يسقط مدير مكتبه فى يد العدالة، ليستقيل هلال بأمر مباشر من الرئيس عبدالفتاح السيسي، ليتحول فى عدة دقائق من وزير إلى متهم فى قضايا فساد، ليخرج من الوزارة وتُلقى بعدها بدقائق هيئة الرقابة الإدارية القبض عليه فى ميدان التحرير بعد الحصول على موافقة الجهات القضائية، على خلفية اتهامه فى قضية الفساد الكبرى.